التكلفة الاقتصادية للأوضاع الفلسطينية الراهنة

معين محمد رجب

تمر الأراضي الفلسطينية في الوقت الراهن بأوضاع بالغة الصعوبة والتعقيد على مختلف الأصعدة الحياتية التي يعيشها السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة وان كانت هي الأشد وطأة وذلك فيما يتعلق بقطاع غزة. ويمكن تناول هذه الأوضاع على النحو الآتي:

أولا: السنوات العجاف في المسار الاقتصادي الفلسطيني

يعتبر عام 2006 من أكثر الأعوام التي مر بها المواطن الفلسطيني قسوة وصعوبة، وقد جاء ذلك امتدادا للسنوات الخمس التي سبقته منذ أواخر أيلول (سبتمبر) 2000 ، غير أن العام الأخير شهد تصعيدا لمواقف وممارسات الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها من بلدان العالم ضد الفلسطينيين لتشكل ضغوطا غير مألوفة بذريعة نجاح قائمة التغيير والإصلاح التي تقودها حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني (يناير) 2006 وتكليف حركة حماس بتشكيل الحكومة الجديدة، وذلك بالرغم من شهادة المجتمع الدولي بنزاهة هذه الانتخابات.

وبناء عليه فقد لجأت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل وغيرها من الدول بانتهاج عدد من الخطوات العدائية التي كان من أبرزها:

حرمان الفلسطينيين من الدعم الخارجي

وذلك من خلال منع أية تحويلات مالية ومصرفية من الدول المانحة ومن الدول العربية وغيرها إلى أراضي السلطة الفلسطينية وبالتالي حرمان الفلسطينيين من الجزء الأكبر من مخصصات الدعم التي كانت موجهة في المعتاد لتغطية عجز الموازنة العامة السنوية للسلطة الفلسطينية، و ذلك بذريعة محاربة الإرهاب آخذا في الحسبان إدراج حركة حماس ضمن القائمة التي تتبنى الإرهاب على مستوى العالم. ولبيان أثر الدعم على الموازنة العامة الفلسطينية نشير إلى أن النفقات العامة كانت قد بلغت 1916 مليون$ وذلك عام 2005 في حين بلغت الإيرادات العامة في نفس العام 1506 مليون$ فقط بما في ذلك المنح الخارجية، وبذلك فإن هذه الموازنة كانت تعاني من عجز حتى بعد المنح والمساعدات التي حصلت عليها السلطة في العام المذكور حيث بلغت 349 مليون$ أي أن هذا الدعم الخارجي لم يكن كافيا لتغطية العجز الكلي في الموازنة العامة، لذا يشكل عجز الموازنة العامة إحدى نقاط الضعف والخلل في هيكل الاقتصاد الفلسطيني.

حرمان الفلسطينيين من أموالهم المحتجزة لدى إسرائيل

وذلك من خلال وقف تحويلات أموال الفلسطينيين المستحقة لديهم وهي في المقام الأول الرسوم الجمركية المفروضة على واردات السلع التي تأتي عبر الموانئ الاسرائيلية وكذلك ضريبة القيمة المضافة التي يتم استقطاعها عند شراء السلع من الأسواق الإسرائيلية. إضافة للضرائب المستقطعة من أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وغيرها، بهدف عدم تمكين الحكومة الفلسطينية من مزاولة أنشطتها ومن ثم إظهار عجزها ومن ثم عزلها عن شعبها.

تقليص الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية

وذلك من خلال فرض مزيد من الحصار على المعابر سواء المعابر الدولية أو المعابر من والى إسرائيل. وبناء على ذلك فقد تقلصت الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية تقلصا شرسا بما في ذلك الإيرادات المحلية والتي كانت تستخدم في جملتها في تغطية النفقات العامة التشغيلية والتحويلية ورواتب الموظفين.

والجدير بالذكر أن هذه الإجراءات الإسرائيلية لم تكن في حاجة إلى أية تبريرات فقد سبق لإسرائيل أن نفذت الانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات قطاع غزة من جانب واحد حيث لجأت في الوقت نفسه إلى فرض الحصار على قطاع غزة، واستطاعت إسرائيل بذكاء كبير تسويق خطة الانسحاب الأحادية الجانب وتصويرها على أنها خطة تعبر عن النوايا السليمة لإسرائيل أمام المجتمع الدولي وقد تصور المجتمع الدولي أن هذه الخطوة الإسرائيلية ستكون فرصة لإحياء العملية السلمية التي سينتج عنها بالضرورة تطبيق خارطة الطريق ومعالجة الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، وهذا يتنافى مع النوايا الفعلية الإسرائيلية التي لم تعد خافية على أحد. تحميل المستهلك الفلسطيني بأعباء معيشية متزايدة من خلال المبالغة في تكلفة استيراد ونقل السلع:

فقد تضاعفت تعرفة نقل البضائع من إسرائيل إلى المعابر الفلسطينية وخاصة المعابر المؤدية إلى قطاع غزة حيث يتحمل المستورد أعباء يومية متزايدة مع إغلاق المعابر وتزايد تكلفة النقل التي يتحملها المستهلك في صورة ارتفاع شديد في الأسعار مع عدم انتظام ورود السلع إلى الأسواق.

استمرار منع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل

اعتاد جزء كبير من قوة العمل الفلسطينية على العمل داخل إسرائيل لعدة عقود من الزمن وكان هؤلاء العمال يحصلون عليها في الضفة والقطاع وهي في الوقت نفسه تمثل عمالة رخيصة بالنسبة لإسرائيل بسبب الفوارق الكبيرة في نصيب الفرد من الدخل بين إسرائيل وفلسطين. وكانت هذه العمالة تقدر بنحو 50 140-ألف شيقل حتى بدء انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول (سبتمبر) 2006 ، وكانت العائدات لهذه العمالة قد بلغت ذروتها فبلغت 687 مليون $ عام 1999 ثم تراجعت في أعقاب ذلك وبلغت 195 مليونا فقط عام 2005. غير أن هذه الأعداد تراجعت بشكل كبير كما أنها قد توقفت في معظم الأحوال بالنسبة للعمالة المتجهة من قطاع غزة.

وهكذا عاش الجزء الأكبر من هؤلاء العمال لسنوات طويلة على أمل عودة الأوضاع السابقة إلا أن هذه الآمال كانت تتبخر يوما بعد آخر مما جعل جزءا كبيرا من هذه العمالة في حالة تعطل وبطالة مستمرة نقلتهم من حالة الترقي إلى حالة الفقر الشديد، باستثناء من نجح منهم في التكيف مع الأوضاع الجديدة والالتحاق بأية فرصة عمل متاحة أو القيام بمشاريع صغيرة لسد الحاجات الضرورية.

محاولة تقويض النظام المالي للسلطة الوطنية

وذلك من خلال جعل الخزينة العامة غير قادرة على الوفاء برواتب العاملين: حيث شكل موظفو السلطة الوطنية الفلسطينية عددا يقدر بنحو 160000 موظف وعامل وهم بدورهم يشكلون نحو 20% من حجم القوى العاملة الفلسطينية وأخذا في الحسبان أن ما تقاضاه موظفو السلطة المدنيون والعسكريون خلال عام 2006 يبلغ نحو 50% من مستحقاتهم ومن ثم فإن ذلك قد انعكس سلبا على حركة الأسواق من جهة وحركة المعاملات الاقتصادية اليومية من جهة أخرى سواء منها المعاملات المصرفية أو المعاملات الدائنية والمديونية للأفراد مع أجهزة السلطة الفلسطينية، بما فيها السلطات البلدية والمحلية وغيرها.

ويأتي ذلك في ظل ارتفاع معدلات البطالة والتي من أهم أسبابها حرمان العمال الفلسطينيين من الانتقال إلى مقر أعمالهم داخل إسرائيل.

وهكذا فقد نشأت اختناقات عديدة في مختلف المعاملات فالمدين أصبح غير قادر على الوفاء بسداد المديونية المستحقة عليه، ويتبع ذلك سلسلة أخرى من الاختناقات حيث تكدست البضائع في الأسواق وفي البضائع وتراجعت مستويات البيع ومن ثم تأثرت مختلف القطاعات الإنتاجية حيث تراجع حجم الإنتاج بشكل ملحوظ لعدم القدرة على تصريفه، وبالتي تراجع حجم الاستثمارات سواء من خلال رجال الأعمال المحليين أو من خلال الاستثمارات الخارجية المتوقع جذبها لتضخ في قنوات النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

ثانيا: الفلتان الأمني وانعكاساته الاقتصادية

إن هذه الظاهرة تفاقمت أيضا وبشكل كبير خلال عام 2006 حيث تزايدت حوادث استخدام السلاح سواء في عمليات ثأرية بين المواطنين أو في أغراض فرض النفوذ والسطو والسرقة وغيرها بحيث انتشرت حيازة الأسلحة بين السكان مع زيادة استخدامها فيما هو غير مبرر لها، مع عجز السلطة المختصة عن كبح جماح هذه الظاهرة، ومن ثم لم يكن بالامكان وقفها أو الحد من تسارعها أو التوسع في انتشارها وأصبحت حالات مخالفة الأنظمة أمرا مألوفا كما أن الخروج على النظام العام لم يعد مستغربا، بما في ذلك إتلاف وتبديد الموارد الاقتصادية.

وقد انعكس ذلك على فقدان ظاهرة الإحساس بالأمن والأمان لدى المواطن العادي حيث يمثل الأمن مطلبا مهما لا يقل عن مطلب الحاجة للطعام أو الكساء أو الدواء.

وبطبيعة الحال فإن ذلك ينعكس سلبا على مسار الحياة الاقتصادية نتيجة لفقدان الإحساس أيضا بإمكانية حل المنازعات بطريقة عادلة أو تمكين القضاء من أخذ مجراه بالشكل المعتاد. لذا فإن رجال الأعمال والمستثمرين وجدوا أنفسهم مترددين أمام الإقدام على مزاولة أنشطتهم أو تمويل مشروعاتهم لعدم شعورهم بالأمن والأمان الواجب توفره لضمان حركة انتظام النشاط الاقتصادي.

ثالثا: المسار الحالي الحرج الذي يمر به الوطن والمواطن

إن المتتبع لهذه الأحداث والمتفحص لمسارها والمؤثرات عليها يجد أنها تسير في اتجاه محدد يستهدف المجتمع الفلسطيني بأكمله، دون تمييز بين فئاته وتنظيماته ومعتقداته، لأنها تسير نحو توجيه الاهتمام وحصره في حدود وإطار الاحتياجات اليومية المعيشية، وتنأى به عن الاهتمام بالمسار الحقيقي للقضية الأساس وهي مآل ومصير القضية السياسية العادلة للفلسطينيين.

وبناء على ذلك يلاحظ أن الجهد الموجه للنضال الفلسطيني تجاه تحقيق مطالبه العادلة قد تقلص بشكل ملحوظ، مع استمرارية تنفيذ المخطط الإسرائيلي في المسار المحدد له مثل: المضي قدما في استكمال بناء جدار الفصل العنصري الذي يخترق أراضي وقرى ومدن الضفة الغربية ويبتلع مساحات كبيرة من هذه الأراضي، ويعرقل مسيرة الحياة المعيشية اليومية للفلسطينيين، هذا مع استمرار إسرائيل في توسيع مستوطناتها القائمة وإقامة وبناء مستوطنات جديدة. مما يعني فرض أمر واقع جديد يتم تغييره وفرضه لمصلحة إسرائيل فترة بعد أخرى.

آخذا في الحسان أيضا تراخي تنفيذ بل وتجميد مشاريع الحلول السلمية للقضية الفلسطينية مثل خارطة الطريق التي أقرها المجتمع الدولي الذي جعل لمجموعة الرباعية راعية لها، وبصدارة الولايات المتحدة الأمريكية التي تنحاز دوما لإسرائيل حيث لم تحظ عملية السلام بالأولوية على الأجندة لأمريكية لأن الهم العراقي وإنجاح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق هما قي قمة أولويات الأجندة الأمريكية ولا غرابة أن يطفو إلى السطح طرح أمريكي جديد مفاده الدولة الفلسطينية المؤقتة ذات الحدود المؤقتة.

رابعا: أهمية الارتقاء بمستوى الأداء في مختلف القطاعات

من منطلق المصلحة العليا للبلاد:

إن هناك حاجة ماسة للارتقاء بمستوى الأداء للمساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية سواء كان ذلك في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية أو في قطاع العمال العام وقطاع الأعمال الخاص على حد سواء، بما في ذلك المؤسسات والهيئات غير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني قاطبة، فالمجتمع في الوقت الحاضر يحتاج إلى تضافر الجهود وتكاتف القوى من أجل دفع عجلة الإنتاج نحو الأمام والابتعاد عن مظاهر تعطيل هذا الإنتاج والاستفادة من كافة الامكانات والطاقات المتاحة كثيرة كانت أم قليلة، والتوجه نحو تشجيع مظاهر الإنتاج والإبداع بمزيد من الاعتماد على الذات من المنظور بعيد الأمد لمستقبل البلاد.

لذلك يمكن القول إن هناك حاجة كبيرة للدعوة إلى زيادة الإنتاج في مختلف المواقع من أجل استغلال الطاقات والموارد الاقتصادية المادية والبشرية التي وهبها الله لنا ومن أجل الوفاء باحتياجات المواطنين الضرورية وتوفيرها في الأسواق المحلية. مع التأكيد على الحاجة إلى التنمية الاقتصادية وربط مفهوم هذه التنمية بالمواطنة بحيث يعي الناس التزامهم تجاه حكومتهم وتعي وتلتزم الحكومات بحقوق مواطنيها في الحياة الكريمة على أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدني دورا محوريا في إنجاز هذه العملية.

ويلاحظ أن هذا يجب أن يتفق مع رؤية شمولية ومتوازنة قادرة على تغطية كافة المدن والقرى والمخيمات دون إغفال للقطاعات الإنتاجية والخدمية.

وهذا بدوره يقودنا إلى الدعوة أيضا نحو تقليص مظاهر التعطل التي تضر بمصالح المواطنين، مع مراعاة أن حرية التعبير عن الرأي هي حق مكفول للجميع وبمختلف السبل التي لا يترتب على ممارستها أذى بالآخرين أو بالصالح العام.

كذلك فقد يكون من المناسب دراسة وتقييم التجربة الجديدة في عدد أيام العمل الأسبوعية المطبقة منذ بضة أشهر في فلسطين والمتمثلة في تعطيل يوم إضافي في الوزارات والهيئات الحكومية بخلاف يوم الجمعة، إن هذا النظام له جوانبه الايجابية وله جوانبه السلبية وعليه فإن تقييم هذه التجربة وبيان مدى اتساقها مع المصلحة العامة يمثل مطلبا مهما في مجال السعي نحو تنظيم أوقات الدوام وساعات العمل والتوصل إلى المواقف الأكثر ملاءمة للأوضاع الحياتية والمعيشية للمواطن الفلسطيني.

بأي ذنب قتلت؟!

رامي مراد

كانت ليلة سوداء كسابقاتها، سماؤها مليئة بالنجوم التي تتلألأ كأنها دموع في عيون طفلة بريئة تبكي مستقبلها المظلم، تستقبل روح سيدة طاهرة تحمل في أحشائها روحا لم يحن بعد وقت قدومها، وفجأة ودون سابق إنذار باغتتها مجموعة من الرصاصات فسقطت السيدة جثة هامدة، وخرجت منها تلك الروح لكن ليس إلى هذا العالم بل إلى جوار ربها تشكو إليه أنها وئدت بأسلوب جديد ليس كما وئدن مثيلاتها من الفتيات في عصور الجاهلية السابقة، فهذه المرة قتلتها معادن صفراء حاقدة ليست صهيونية أو أمريكية؟؟ فلو كانت كذلك لكانت الروح فرحة مزغردة كونها نالت الشهادة وسارت إلى الجنة، لكنها كانت أي هذه الرصاصات قد خرجت من فوهة بندقية فلسطينية في طريقها لتخترق قلب فلسطيني آخر.

هرعت مسرعا إلى حيث سقطت السيدة، ووقفت برهة أنظر إلى مستقبلي و مستقبل المئات ممن سيعبرون أزقة المخيم وأروقة مدن قطاع غزة، ولم أطل التفكير ،حيث توجهت مسرعا إلى أهالي المنطقة، ورجوت نساء الحي ورجاله أن يخرجوا جميعا مهاجرين إلى الشوارع كي يقولوا بأجسادهم كفى عبثا بإنسانية الإنسان الفلسطيني ، كفى لعبا بأرواح بريئة، كي يحافظوا على دماء الكثيرين ممن سيسقطون ضحايا للانفلات الأمني، و لم يخطر ببالي مطلقا أن يواجهوا نداءاتي لهم بتلك النظرات و العبارات من اللامبالاة، فقد واجهوني بكلمات دخلت إلى قلبي كسهم مسموم، حيث قالوا " وإحنا مالنا ؟، خلينا بعيد أحسن ، ملناش دعوة بهدول وهدول .....إلخ ". فقلت دون تردد أكانت السيدة مجندة؟، أكانت الطفلة في أحشائها مدججة بالسلاح؟!، أكان الطفل الذي قتل في أزقة وشوارع قطاع غزة مع هذا ضد ذاك؟.... لقد كانوا جميعا خارج اللعبة، لكنهم أقحموا فيها فدفعوا أرواحهم ثمنا لعبث ثلة مأجورة تقتل الناس ولا تلقي لهم بالا، كأنهم دجاجات يستعدون لذبحها وإعدادها كوليمة في يوم جمعة.

سالت الدموع على وجنتي وأنا أردد كلمات بسيطة ترجو كل الناس تخاطب مشاعرهم: كفى سلبية فالحل بأيديكم أيها الشباب، أيها الشيوخ، أيها الأطفال، أيتها الزهرات، أيتها النساء، كلنا معرض أن يكون مصيره كهذه السيدة وجنينها في أي لحظة تندلع فيها الاشتباكات بين نقيضي الصراع، فكل الذين سقطوا أو معظمهم لم يكن لهم ناقة أو جمل هنا أو هناك، فقد كانوا من المارة في أزقة وشوارع القطاع أو جالسين على أسطح وشرفات بيوتهم. إنني أسأل الجميع بأي ذنب قتلت هذه السيدة؟، بأي ذنب قتلوا جميعا؟، من المسؤول عن إعاقة عشرات الشباب والأطفال بأيد فلسطينية؟، ومن المستفيد؟، هل انتصرت جماعة فلسطينية على جماعة فلسطينية أخرى؟، هل غنمت جماعة فلسطينية الغنائم بقتلها الآخرين؟، هل انتهينا من عدونا اللدود الذي زرع الموت والرعب بيننا فاقتلع الشجر ودمر الحجر وقتل الإنسان؟ هل حررت فلسطين من أعدائها؟.

عدت أدراجي إلى بيتي وأنا أحدث نفسي بما سبق من الأسئلة، وفجأة ودون أن أدري وأنا أعزل من السلاح بعيد عن الانتماءات الحزبية أو السياسية لا تربطني علاقة بهذه المجموعة أو تلك أصبت بعدة طلقات نارية فسقطت لتحتضنني أرض البرتقال الحزين، وصعدت روحي لتكون شاهدا على ظلم وعبثية المتقاتلين من أبناء الجلدة الواحدة، فهم أقصد مجموعاتنا الفلسطينية العملاقة التي تقصف بعضها البعض بكل أنواع الأسلحة التي عجزت عن تسديدها في وجه عدونا الحقيقي، وماهي إلا شباب فلسطينيون "حاقدون" لا يلقون بالا لأي قضية إنسانية، وليس لهم علاقة بالوطنية من قريب أو بعيد.